



Distr.  
LIMITED

A/C.3/33/L.65/Rev.1  
4 December 1973  
ARABIC  
ORIGINAL: FRENCH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون

اللجنة الثالثة

البند ٧٨ من جدول الأعمال

خبرة البلدان في تحقيق تغييرات اجتماعية واقتصادية  
بمقدمة المدى استهدافاً للتقدم الاجتماعي

البند ٨٠ من جدول الأعمال

أهمية عدالة توزيع الدخل القومي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

التنمية الاجتماعية في العالم

\* تونس: مشروع قرار منقح

ان الجمعية العامة ،

ألف

إذ تشير إلى القرار (٢٥٤٢ - ٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٩ بشأن اعلان التقدم والانماء الاجتماعي والى القرارات (٢٢٧١ - ٢٦) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١ و (٣١ - ٨٤) المؤرخ في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ بشأن الحالة الاجتماعية في العالم ،

وإذ تشير كذلك إلى القرار (٢٦٢٦ - ٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٠

\* مشروع القرار مقدم من وفد تونس باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة السبع والسبعين .

بشأن الاستراتيجية الإنمائية الدولية والى القرارات ٣٢٠١ (٦ - ٦) و ٣٢٠٢ (٦ - ٦) المؤرختين في أول أيار/مايو ٢٠١٤ بشأن الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد والى القرار ٣٢٨١ (٦ - ٢٠) المؤمن في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤ بشأن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية والى القرار ٣٣١٢ (٦ - ٧) المؤمن في ١٦ أيلول / سبتمبر ٢٠١٥، (بشأن الانماء والتضاؤن الاقتصادي الدولي ،

وأقناعاً منها بأن تحسين حياة الشعوب وخاصة في البلدان النامية يتوقف على تقدّمها الاقتصادي والاجتماعي السريع ،

واذ ترى من ذلك أن مدل التقدم الاجتماعي – الاقتصادي المرجو في البلدان النامية تمرّقه نسخامة الصواب الاقتصادي التي تواجهها هذه البلدان من جراء النظام الاقتصادي الدولي المحيط الذي ساد حتى الآن ،

واذ ترى كذلك أن الحالة الاجتماعية – الاقتصادية في العالم تتميز بتدحرج الحالة الاقتصادية في البلدان النامية والمهورة التي لا تكفي عن الاتساع بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ،

واذ ترى كذلك أن هذه زيارة الدليل القويمي بالأرقام الحقيقة للبلدان النامية وتقدّمها الاجتماعي يقتضي تغييرات عميقة في هيكل الناتج الاقتصادي العالمي الحالي كما ينسى على ذلك البرنامج وكذلك الإعلان المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ،

واذ ترغب في القضاء السريع الكامل على العقبات التي تواجه التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعوب وخاصة الاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري والمدوان والاحتلال أو السيطرة الأجنبية وجميع الأشكال الأخرى لصدم المساواة واستغلال الشعوب ،

واذ تذكر الجوانب الاجتماعية في وضع الاستراتيجية الإنمائية الدولية الجديدة ،

واذ تحيياً علماً بتقرير الأمين العام الذي وضع على أساس المعلومات المقدمة من الحكومات بشأن خبرة البلدان فيما يتعلق بتحقيق تغييرات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى، استهداها للتقدم الاجتماعي (١) ،

١ - تؤكد من جديد حق جميع الدول غير القابل للتصرف في مواصلة تنميتهما الاقتصادية والاجتماعية بحرية وفي ممارسة سيادتها التامة والكاملة على جميع مواردها الطبيعية ؟

٢ - وتُرحب بالمشاركة الفعالة والمتزايدة لجميع أفراد المجتمع في البرنامج الاقتصادي والاجتماعية للتنمية ؟

٣ - وتؤكد كذلك من جديد أن القضاة على جميع أشكال التباهية والانبهار مثل  
الفرد وإن والاحتلال الاجنبي والاستعمار والفسل العنصري والتمييز العنصري. تمثل شرطاً مسبقاً للتقدم  
الاجتماعي والاقتصادي في العالم؛

٤ - وتحث البلدان المتقدمة النمو على إعمال التغييرات المهيكلية المتضمنة في القرارات  
الخاصة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد التي ترمي إلى القضاة على الظلم والاحتلال اللذين  
يمهzan العلاقات الاقتصادية الدولية والتي تهدى بمرونة لتقدير البلدان النامية؛

٥ - وتذهب إلى لجنة التنمية الاجتماعية ولجنة التنمية الاقتصادية، الانمائي والمجلس الاقتصادي  
والاجتماعي واللجان الإقليمية ايلاء اهتمام خاص للدراسات والتحليلات المتعلقة بغيرها البلدان بشأن  
إنجاز التغييرات الاجتماعية والاقتصادية بعيدة المدى استهداها للتقدم الاجتماعي؛

٦ - وترجع ومن الأمين العام، عند وضع تقارير بشأن الحالة الاجتماعية في العالم أن  
يأخذ في الاعتبار العلاقات الوثيقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وكذلك المعاشرة الشاملة  
للبلدان النامية في العلاقات الاقتصادية الدولية؛

٧ - وتترى كذلك أن الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة يجب أن تبرز بصورة ملائمة  
نشرورة أن يحدد كل بلد في إطار خارج أولوياته الانمائية، سياسة تنمية اجتماعية ملائمة تنسجم فسي  
الاعتبار كله الاجتماعي - الاقتصادي ودرجة التنمية التي بلغها؛

٨ - وترجع وللجنة التنمية الاجتماعية أن تنظر في دورتها السادسة والعشرين في التقرير  
عن المعاشرة الاجتماعية في العالم في إطار إعمال الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة وأن تبلغ  
تضياتها للجنة التحضيرية للهيئة التي سيعهد إليها بإعداد هذه الاستراتيجية؛

٩ - وترجع وللجنة التحضيرية الانمائي واللجان الاقتصادية الإقليمية، في مساعدةها في  
أعمال الهيئة التي سيعهد إليها بإعداد الاستراتيجية الانمائية الجديدة، أن تكفل ادeman أحدان  
التنمية الاجتماعية في الاستراتيجية وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع؛

#### باء

اذ تشير الى القرار ٣٢٣ (٥ - ٢) المؤرخ في ١٠ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٢٤ ، الذي  
أكدت فيه الجمعية العامة من جديد حق كل دولة في اجراء تغييرات اجتماعية واقتصادية استهدافاً  
للتقدم الاجتماعي ونشرورة مواصلة دراسة خبرة البلدان في هذا المجال ، والقرار ٢٠٢٤ (٥ - ٦٢)  
للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المؤرخ في ٢٣ أيار / مايو ١٩٧٧ الذي يرجو من الأمين العام تقديم  
تقرير بشأن نتائج أعمال مختلف الوكالات المتخصصة وأجهزة منظومة الأمم المتحدة بشأن توزيع الدخل  
القومي؛

- وقد درست تقرير الأمين العام بشأن التوزيع العادل للدخل القومي (٢)،  
— تؤكد أن التقدم الاجتماعي لجميع البلدان يقتضي ، في جملة أمور ، توزيعا عادلا  
ونصفا للمسؤول على المستويين الوطني والدولي :  
٢ — وترجمـو من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين  
وبواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريرا بشأن استنتاجات الدراسة المطلوبة في القرار  
١٠٨٦ (٣٠ - ٣١) .